

المصدر : المدينة المنورة - ملحق خاص

التاريخ : 13-07-2007 العدد : 16151

الصفحات : 17 المسلسل : 31

ملف صحفي



أشادوا بتحركاته في تذليل العقبات أمام المستثمرين - اقتصاديون عرب

السعوديون يحصلون دعم المليك للقطاع الخاص في عملية التنمية



جمال الدين بيومي

العربي، وأي شركة أجنبية مصدرة تعتبر دخول هذا السوق فرصة استثمارية جيدة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في أراضي المملكة ستفيد الاقتصاد السعودي، حيث سيتم توفير كافة احتياجات السكان، فضلا عن توفير المزيد من فرص العمل خاصة أن هناك بطالة في السعودية الآن. ويشير السفير جمال بيومي إلى أهمية ما أعلنه الملك عبدالله بن عبدالعزيز من سعيه وحكومته إلى تطوير منظومة العلوم والتقنية والإهتمام بالمعلوماتية ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير التقني، مؤكدا أن هذا الاتجاه ضروري وجوهي لمستقبل المملكة، هو اتجاه كان يؤمن به الملك منذ كان وليا للعهد، حيث كان يشجع برامج الاستثمار في مجال التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي، ويقول د. جمال: كنت في جلسة مع مسؤول سعودي وتحدثنا عن الاستثمار في التعليم، فقال لي: نحن في المملكة نركز أكثر على الطلاب المتيمين والمثقفون علميا، فننتقل عليه ويندعمه لأن هذا هو الأكثر فائدة لمستقبل المملكة.

ويرى مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر



د. محمد عبدالحليم

إسرائيل. وأكد السفير د. جمال بيومي (أمين عام اتحاد المستثمرين العرب) أن الاتجاه الاقتصادي للملكة الذي يسلكه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ليس جديدا بل كان يتبناه منذ كان وليا للعهد، حيث كان يشجع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الاقتصادية المتوازنة بين مناطق المملكة. وأضاف أن الجديد هو تأكيد على سعي الحكومة السعودية إلى تذليل العقبات التي تواجه المستثمر الأجنبي في المملكة، بالاستفادة من المزايا النسبية في الاقتصاد السعودي وتمثل أهمية هذا الاتجاه السعودي لفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي، في أن دول الخليج العربي عموما كانت تضع قيودا شديدة على المستثمرين الأجانب مثل شروط الإقامة ومنع دخولهم للاستثمار في مجالات معينة مثل البترول، ومن المتوقع أن يكون اتجاه المملكة إلى جذب المستثمرين الأجانب، مصدر إلهام لبقية دول الخليج العربي.

وأوضح السفير جمال بيومي أن تلك الاتجاه في صالح المملكة التي تعتبر أكبر سوق مستورد في العالم

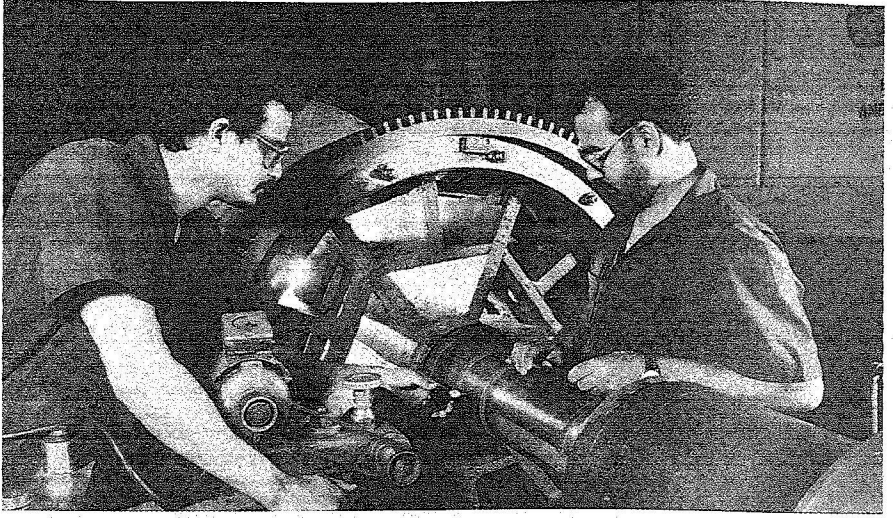


محمد أبو العنين

للپترول. وأشاد نائب رئيس اتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة العربية ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بالقاهرة محمد المصري بمبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز ودعاه للقطاع الخاص، مشيرا إلى أن هذا التوجه سيؤدي إلى المزيد من النمو في الاقتصاد السعودي وهو ما سينعكس بالإيجاب على اقتصاديات الدول العربية الأخرى، لأن المملكة تعتبر الشريك التجاري العربي الأول مع عدد كبير من الدول العربية، ومن بينها مصر. وأضاف أن منقلبتنا العربية بحاجة ماسة إلى المزيد من مبادرات نعم الاستثمار والبحث العلمي مثلما فعل خادم الحرمين الشريفين. وقال المصري: إن السعودية والدول العربية الأخرى تمتلك عقولا علمية جبارة، ومعظم الأبحاث العلمية في الخارج أصحابها من العرب، ويمكن استقطاب الطيور العلمية العربية المهاجرة من خلال زيادة الإنفاق على البحث العلمي حيث لا تتقدي ميزانيته حاليا على المستوى العربي نسبة 1% فقط من إجمالي موارد الدول العربية، بينما ترتفع تلك النسبة إلى 11% في

ربيع سكر - القاهرة

أشاد اقتصاديون عرب بتوجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، نحو تذليل العقبات أمام المستثمرين العرب والأجانب وجعل القطاع الخاص شريكا إستراتيجيا في التنمية. وقال نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب وعضو مجلس الأعمال المصري السعودي ورئيس لجنة الصناعة والطاقة بالبرلمان المصري محمد أبو العنين: إن هذا التوجه شام وخطير، لأنه إن الأوان أن يستخدم العرب أموالهم وثرواتهم في بناء قاعدة تكنولوجية حديثة بدلا من استيرادها من الخارج. وأشار أبو العنين إلى أن المملكة هتتم بالبحث العلمي منذ أن كان الملك عبدالله وليا للعهد، واستمر هذا الاتجاه بعد توليه الحكم، حيث تم عمل مبادرة للنانو تكنولوجي في السعودية، وتتسابق على هذا العلم الدول كلها لأهميته في صنع تقدم الإنسان، وبناء النهضة الاقتصادية والعلمية الحديثة، لأن تقنية النانو تكنولوجي ستؤدي إلى مزايا كبيرة في الصناعات والارتكازات العلمية من حيث الكم والكيف والتكاليف الإنتاجية، ويؤكد عضو مجلس الأعمال المصري السعودي أن الإهتمام بالاستثمار والبحث العلمي لا يقل أهمية عن الجانب العسكري لأن تأسيس الدولة المصرية اقتصاديا سيؤدي إلى قوتها عسكريا، وهذا هو ما يملكه التوجه الجديد للملكة في عهد الملك عبدالله، وهي دعوة هامة يجب أن تتكرر في بقية الدول العربية الأخرى التي تمتلك فواضن مالية كبيرة جراء ارتفاع الأسعار العالمية



د. محمد عبدالحليم عمر أن توجه خادم الحرمين الشريفين لدعم القطاع الخاص وتشجيع البحث العلمي وزيادة مشروعات التنمية الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية هو اتجاه عاقل للاستفادة من عوائد ارتفاع أسعار البترول عالميا وفي نفس الوقت بناء اقتصاد سعودي قوي ينمو باستمرار في ظل التوقعات بنضوب البترول مستقبلا، وكل منتجي البترول يقولون «ماذا سنفعل من غير البترول»، لذلك فإن دول الخليج العربي التي تمتلك أمواالا من فوائض البترول، عليها أن تستثمر

هذه الأموال في مشروعات التنمية وبناء مشروعات صناعية ثقيلة وتنموية تحمي مستقبلها. ويضيف د. محمد عبدالحليم عمر أن انخفاض

الدين العام السعودي من ٦٦٠ بليون ريال إلى ٣٦٦ بليون ريال خلال عام ١٤٢٧هـ يعد مؤشرا طيبا يؤكد تطور ونمو الاقتصاد السعودي، حيث تعتبر المملكة الأولى عربيا في الاستثمار في الدول الأخرى، والأولى عربيا أيضا في استقبال الاستثمارات الأخرى، وثلك لثقة رجال الأعمال في الاقتصاد السعودي. وأشار إلى أن نجاح المملكة في الاستفادة من عوائد

ارتفاع الأسعار العالمية للبترول ساعدا على تعويض خسائر انخفاض الأسعار في الماضي، وكل ذلك كان في صالح المواطن السعودي. رئيس مركز الخليج العربي للاستشارات النولية بالقاهرة د. محمد سيف الدين طه قال: إن الاتجاه السعودي الذي أعلنه الملك عبدالله لدعم القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب والعرب وبناء قاعدة تكنولوجية وعلمية حديثة، هو اتجاه كل الدول المتقدمة وهو اتجاه عالمي، مشيرا إلى أن جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمارات في المملكة من خلال

إزالة كافة العقبات أمامهم، سيؤدي إلى زيادة العائد الاقتصادي في الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية. وأوضح أن مساندة الملك عبدالله للبحث العلمي والتكنولوجي في المملكة ستؤدي إلى نمو الاقتصاد السعودي بصورة كبيرة، لأن العائد الاستثماري لأي مشروع في الدولة المتقدمة يعتمد فيه بنسبة ٧٥٪ على التكنولوجيا والتقنية الحديثة مقابل ٢٥٪ لرؤوس الأموال والأصول المادية، بينما يحدث العكس في الدول العربية، رغم أن التطوير التكنولوجي يعطي ربحا أعلى بكثير.